الأمم المتحدة

S/2006/24

مجلس الأمن

Distr.: General
17 January 2006
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي

(عن الفترة من ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الذي قرر بموجبه المجلس إنشاء مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، لمدة سنة واحدة. وقد طلب المجلس في الفقرة ١٠ من ذلك القرار أن يجري إعلامه بصورة منتظمة على التطورات الجارية على أرض الواقع، وعلى تنفيذ ولاية المكتب، والتخطيط من أجل التحول إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة، وطلب إلي أن أقدم تقريرا كل أربعة أشهر. ويشمل هذا التقرير أهم التطورات التي استجدت منذ تقديم تقريري المرحلي المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥ (S/2005/533)، ويُبرز الخطط الجارية من أجل تحويل المكتب إلى إطار للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها تيمور – ليشتي مؤخرا

٢ – ظلت الحالة العامة في تيمور – ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير هادئة، باستثناء بعض الحوادث القليلة المتفرقة التي تضمنت توغلات للميليشيات السابقة في مقاطعة بوبونارو، وأدت إلى قيام الشرطة الوطنية التيمورية بعدد من الاعتقالات. ووقع أخطر حادث حدودي في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وأسفر عن قتل ثلاثة من المتسللين إلى تيمور – ليشتي. وتتولى السلطات التيمورية التحقيق في الحادث.

٣ – وتم إحراز مزيد من التقدم في ترسيم الحدود البرية بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا. ففي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، ترأس وزيرا خارجية تيمور – ليشتي وإندونيسيا حفلا عقد في قرية موتاعين الحدودية للاحتفال بوضع أول علامة حدودية على طول حدودهما البرية

170106 170106 06-20460 (A)

المشتركة، إيذانا ببدء عملية ترسيم ٩٦ في المائة من الحدود البرية المتفق عليها في الاتفاق المؤقت بشأن خط الحدود الذي وقع عليه الوزيران في ديلي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وفي كانون الأول/ديسمبر، تم إحراز تقدم كبير في المفاوضات بين الجانبين بشأن ما تبقى من الحدود ونسبته ٤ في المائة. ومن المأمول أن يتم إحراز مزيد من التقدم في الأسابيع المقبلة، حتى يتم إنجاز ترسيم الأجزاء المتبقية من الحدود المشتركة.

٤ - ووقع عدد من الحوادث الحدودية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، كان سببها الأساسي هو الخلافات المحلية بين سكان القرى الواقعة على جانبي الحدود. وأُحرقت أرض زراعية على الجانب التيموري من حدود أوكوسي تيمور الغربية، ووقعت عدة حوادث رشق بالحجارة أسفرت عن إصابة عدد من سكان القرى وأفراد وحدة حفر الحدود في الشرطة الوطنية التيمورية بجروح طفيفة. وسهل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عددا من اللقاءات بين الجيش الإندونيسي والشرطة التيمورية، اتفق الجانبان خلالها على اتخاذ تدابير مشتركة لمنع تكرار الحوادث. واستعادت، مذ ذاك، الحالة على طول حدود أوكيسي - تيمور الغربية استقرارها، وعُقد عدد من الاجتماعات على المستوى المحلي بهدف تعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي عبر الحدود. ومع ذلك، يلزم أن يبذل الجانبان جهودا منسقة لتعريف السكان في المقاطعات الحدودية بخط الحدود المتفق عليه.

٥ - وسادت مظاهر القلق في جانب تيمور - ليشتي إثر ورود تقارير في تشرين الأول/أكتوبر عن قيام إندونيسيا بأشغال هندسية على الحدود في موتاإين بمقاطعة بوبونارو، ادعت تيمور - ليشتي أنها تمتد داخل إقليمها. وسبقت ذلك تقارير عن بناء حاجز صخري زعمت تيمور - ليشتي أن جزءا منه يقع داخل المنطقة الحدودية التي لم يفصل بعد فيها والبالغة أربعة في المائة من الإقليم، على الحدود، قريبا من قرية ميمو الموجودة أيضا في مقاطعة بوبورانو. وفي أعقاب التحقق المشترك من هذه التقارير، وافق الجانب الإندونيسي على هدم الجزء الواقع في موتاإين من الأشغال الهندسية. ورغم استعداد الوكالات الأمنية في كلا البلدين للعمل معا على المستوى المحلي لتفادي حالات التوتر التي تنشأ عن الحوادث الحدودية، يلزم الجانبين أن يُعجّلا في الاتفاق على إطار لإدارة الحدود.

٦ - وعقدت الجولة الخامسة من الانتخابات المحلية على مرحلتين في مقاطعتي ديلي وليكويسا في ٢٠ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وهي الجولة الأخيرة من الانتخابات التي تجري على مستوى القرى وتوابعها في المقاطعات الثلاث عشرة. وجرت الانتخابات عموما، في جو من الهدوء والنظام، وبلغ متوسط نسبة المصوتين ٨٠ في المائة. وقدمت معظم الأحزاب السياسية مرشحين عنها، وفاز الحزب الحاكم، حيث فازت الجبهة الثورية لتيمور

الشرقية المستقلة (فرتيلين) بالمناصب الرئيسية في ٣٠ قرية من أصل ٣١ قرية في مقاطعة ديلي، وفي ٢٠ قرية من أصل ٢٣ قرية في مقاطعة ليكويسا. وأعيدت الانتخابات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بالنسبة لمناصب في مجالس ١٨ قرية في ١٠ مقاطعات، بعد صدور أمر من محكمة الاستئناف يؤكد حدوث مخالفات فنية خلال الانتخابات السابقة.

٧ - وشهد الإطار القانوني التيموري مزيدا من التعزيز. وفي أعقاب الإذن البرلماني باعتماد قانون العقوبات وقانون المرافعات المدنية في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر S/2005/533، الفقرة ٥)، قام مجلس الوزراء باستعراض القانونين ووافق عليهما ليدخلا حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي تلك الأثناء، عُرض القانون المدني على البرلمان الوطني لإجازته. وجرت الموافقة مؤخرا على ثلاثة قوانين للمشتريات - تتعلق بالمشتريات والعقود العامة، والجزاءات المتعلقة بإجراءات الشراء - ستمكن الحكومة من توحيد عمليات الشراء. وعلاوة على ذلك، يُتوقع أن يكفل قانون المخلصين الجمركيين، الذي ينظم دورهم ومهامهم شفافية دائرة الجمارك ومساءلتها، ويُسهل الاستثمار الأجنبي وتشجيع الصادرات، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات إيجابية في التنمية الاقتصادية. بيد أنه ما زال يلزم الحكومة أن توافق على القانون الأساسي لمكتب المفتش العام، الذي يمارس مهام الرقابة على الوكالات الحكومية، وأن تنشئ مكاتب للرقابة الداخلية في جميع المؤسسات العامة.

٨ - وأُحرز تقدم كبير، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بشأن معالجة شواغل المحاربين القدماء. فقد صاغت لجنة خاصة منبثقة عن البرلمان الوطني مشروع قانون يُعرّف، ضمن جملة أمور، الأشخاص الذين يندرجون تحت تعريف محارب سابق، ويحدد الاستحقاقات التي يحصل عليها المحاربون القدماء. وعقد البرلمان الوطني سلسلة من جلسات الاستماع إلى مجموعات من المحاربين القدماء والكيانات العمومية لاستطلاع وجهات نظرهم بشأن مشروع القانون، قبل وضعه في صيغته النهائية من جانب اللجنة الخاصة والتصويت عليه في البرلمان الوطني. وتنظر حاليا لجنة البرلمان الخاصة في مشروع القانون.

٩ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وبعد ما يناهز خمس سنوات من العمل، قدّمت لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة تقريرها النهائي إلى الرئيس غوسماو، ٢٠٠٥ الذي اشتمل على سجل بانتهاكات حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٩. ويشكل التقرير معلما هاما في السعي لتقصي الحقائق والمصالحة في تيمور - ليشتي. وقدم الرئيس غوسماو التقرير إلى البرلمان الوطني في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر وإلى رئيس الوزراء ألكاتيري في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيقدم الرئيس غوسماو التقرير إليّ، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

١٠ - وقد بدأت فعلا الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٧. وإلى غاية اليوم، سُجلت تسعة أحزاب سياسية في إطار أحكام قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٤. وأحد هذه الأحزاب هو حزب أنشئ حديثا ويضم أساسا في عضويته الأعضاء السابقين للمقاومة المسلحة والسرية. وبدأت ثلاثة من الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية المُمثلة في البرلمان الوطني في استكشاف سُبُل إقامة تحالف تنضوي تحت لوائه لتخوض الانتخابات العامة.

١١ - وبدأت اللجنة الثنائية للحقيقة والصداقة التي أنشأتها تيمور - ليشتي وإندونيسيا أعمالها في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وتركّز عملها أساسا على تحليل الوثائق التي قدمتها محكمة حقوق الإنسان المخصصة في جاكرتا. وقدمت اللجنة أيضا طلبا إلى حكومة تيمور - ليشتي من أجل مراجعة السجلات التي وضعتها وحدة الجرائم الخطيرة السابقة التابعة للأمم المتحدة في ديلي.

١٢ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وقعت تيمور - ليشتي وأستراليا اتفاقا بشأن تقاسم الموارد الطبيعية في بحر تيمور، تُخصص بموجبه ٥٠ في المائة من العائدات إلى تيمور - ليشتي. وسيوفر هذا الاتفاق للبلاد موردا هي في أشد الحاجة إليه من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للسكان. ومع هذا، فلا يؤثر الاتفاق في مواقف البلدين ومطالباهما المتعلقة بالحدود البحرية.

ثالثا - مساهمة الأمم المتحدة

ألف - دور البعثة

١٣ - واصل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي التركيز على تنسيق المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة، والتشجيع على تنفيذ المشاريع من أجل تحقيق تنمية مستدامة وطويلة الأجل في تيمور - ليشتي وكفالة التحول السلس من مكتب للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى إطار لتقديم المساعدة الإنمائية. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ترأس ممثلي الخاص، سوكيهيرو هاسيغاوا، الاجتماع الثالث للفريق الاستشاري المنشأ عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥). وركز الاجتماع على التقدم المُحرز في توفير التدريب إلى المسؤولين العموميين التيموريين وإلى المجتمع المدني في مجال مراعاة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى هذا، واصل مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي عقد اجتماعات لاستعراض السياسات العامة والتنسيق (انظر S/2005/533، الفقرة ١١) أسبوعيا من أجل النظر في المسائل التي تشكل مصدر انشغال بالنسبة لتطوير

القدرة المؤسسية في تيمور – ليشتي مع ممثلي مؤسسات الدولة التيمورية والمجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية.

١٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي مزيدا من التقدم في جهوده من أجل تسليم المسؤوليات إلى الحكومة وشركاء التنمية. وفيما يتعلق بدعم تطوير مؤسسات الدولة الحيوية، يُتوقع أن يُستغنى بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ عن خمس من وظائف المستشارين المدنيين، البالغ عددها ٤٥، التي يوفرها حاليا مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، بينما ستظل الحاجة قائمة إلى الوظائف المتبقية بعد ذلك التاريخ. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتكفّل بجميع الوظائف البالغ عددها ١٧ وظيفة في قطاع العدل، وثلاث في البرلمان الوطني وواحدة في ديوان الرئيس في إطار مشاريع الدعم ذات الصلة التابعة للبرنامج الإنمائي. ويُتوقع أن يتكفل البنك الدولي بالوظائف الست في وزارة التخطيط والمالية، بينما وافق صندوق النقد الدولي على توفير مستشار لمدير الخزانة. ومن بين شركا ء التنمية الثنائيين، أعربت أستراليا عن عزمها تقديم مساعدة من أجل تعزيز مكتب المدعى العام، وأعربت البرازيل والبرتغال عن استعدادهما لدعم تطوير قطاع العدل بالأموال والمستشارين، وأعربت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عزمهما على دعم الوظيفتين المعتمدتين في مكتب المفتش العام المتعلقتين بالشفافية والمساءلة، وأعربت اليابان عن عزمها على دعم وظيفة في مجاليْ تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة والطيران المدني. وعلاوة على ذلك، أظهرت نيوزيلندا اهتما ما بتوفير مستشار لشؤون حقوق الإنسان إلى مكتب رئيس الوزراء، بينما عرض الرأس الأخضر توفير ستة مستشارين قانونيين لمختلف مؤسسات الدولة. وتبذل الجهود حاليا للتعرف على الشركاء الذين سيقدمون الدعم لوظائف المستشارين المدنيين الآخرين.

١٥ – وفي مجال تطوير الشرطة، يُخطط مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي لإكمال جميع برامج التدريب للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦. وحدد مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي الوظائف الأربع التالية التي يلزم الاحتفاظ بها بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، وهي: منسق التدريب الميداني، مستشار شؤون تخطيط وتنفيذ أمن الانتخابات، مستشار لوزير الداخلية ومستشار للقائد العام للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي. وتبذل حاليا جهود من أجل تحديد الشركاء الراغبين في توفير هذه الوظائف.

١٦ – وفي مجال مراعاة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، تنظر حاليا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعيين موظف لشؤون حقوق الإنسان في إطار مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة الذي سيُستحدث مستقبلا، من أجل تيسير تعميم مراعاة منظور حقوق

الإنسان في أعمال وكالات الأمم المتحدة، وكفالة التنفيذ الكامل لبرنامج التعاون التقني مع تيمور – ليشتي لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ويجري حاليا إعداد هذا المشروع بالتعاون مع وحدة حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، وبالتشاور مع مؤسسات الدولة والمنظمات المدنية. وإضافة إلى هذا، تُخطط مفوضية حقوق الإنسان لتمويل مبادرات في مجال حقوق الإنسان في إطار هذا البرنامج، وتعتزم، لهذا الغرض، إرسال بعثة في أوائل عام ٢٠٠٦ لتقييم الاحتياجات إلى تيمور – ليشتي.

١٧ – وعملا بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، قام مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بنسخ جميع السجلات التي جمّعتها وحدة الجرائم الخطيرة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية للطب الشرعي. وكما ذكر آنفا (S/2005/533، الفقرة ١٣)، فإن سجلات الوحدة، بما فيها النسخ التي أعدّها مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، محفوظة حاليا لدى المدعي العام لتيمور – ليشتي. بيد أن اتفاقا قد أُبرم مع حكومة تيمور – ليشتي بشأن حفظ سجلات وحدة الجرائم الخطيرة وإدارتها، بما في ذلك الشروط التي بموجبها يمكن للأمم المتحدة أن تُمسك نسخا من السجلات، والظروف التي تمكِّن المنظمة أن تمنح حق الاطلاع على تلك السجلات. وبعد توقيع الاتفاق، ستُحال رسميا السجلات الأصلية إلى المدعي العام، بينما يجري إعداد نسخ كاملة مكررة منها لشحنها للحفظ في نيويورك.

البرنامج الأول
دعم تطوير المؤسسات الحيوية للدولة

١٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي الدعم لإجراء مزيد من التطوير للمؤسسات الحيوية للدولة. وواصل تسعة وثلاثون مستشارا تقديم التدريب ونقل المهارات والمعارف إلى نظرائهم التيموريين في قطاع العدل، وفي ديوان الرئيس والبرلمان الوطني، وعلى نطاق مؤسسات حكومية مختلفة. وعلاوة على ذلك، استمر مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في الترويج لأخلاقيات العمل السليمة في القطاع العام.

١٩ – وفي قطاع العدل، استمر ٢٣ مستشارا مدنيا في تقديم التدريب وأداء المهام التنفيذية والتوجيهية في جميع محاكم المقاطعات الأربع، بدعم من ستة مستشارين إضافيين عُيّنوا في إطار ”مشروع تعزيز نظام العدل“ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأحرز برنامج تدريب القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع التابع لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي تقدما ملموسا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث مكّن ٢٧ من الموظفين القضائيين الوطنيين من اجتياز تقييم منتصف المدة بنجاح. ونتيجة لذلك، سيدخلون في تدريب

متخصص للقضاة والمدعين العامين ومحاميي قضايا الدولة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٦. بل وأهم من ذلك، فإنهم سيبدؤون من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تدريبا أثناء الخدمة، يعملون خلاله في المحاكم على أساس تجريبي، وبإشراف قضاة ومدعين عامين ومحامين لقضايا الدولة دوليين من أهل الخبرة.

٢٠ - وساعد الدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في إحراز تقدم كبير صوب خفض عدد القضايا المتراكمة، وتوسيع نطاق الوصول لخدمات العدل في المقاطعات بدرجة كبيرة. فمن بين نحو ٠٠٠ ٣ من القضايا الجنائية والمدنية حددها مكتب المدعي العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، لوحظ أن ٦٧ سجينا، من أصل ٢٧٠ من نزلاء السجون في عام ٢٠٠٥، قد احتجزوا لفترة تزيد عن ستة أشهر دون الاستناد إلى إذن توقيف سليم ودون محاكمة. ونتيجة لذلك، أنشئت فرقة عمل معنية بالاحتجاز التعسفي من أجل تسوية هذه المسألة. وبحلول نهاية العام، تمت تسوية أكثر من ٨٠ في المائة من قضايا الاحتجاز التعسفي التي تم التعرّف عليها، وانتقل التركيز الآن إلى إضفاء الطابع المؤسسي على نظام مُوّحد لإدارة القضايا. وقد عُيّن محامي دفاع دولي للقيام بزيارات منتظمة للسجون من أجل كفالة توفير خدمات الدفاع المناسبة لجميع المحتجزين.

٢١ - وزادت فعالية إدارة القضايا في سجلات المحاكم مع توفير الإرشاد أثناء عملية التكيف مع القوانين الإجرائية الجديدة. غير أن العاملين في مجال القضاء الوطني سيظلون في حاجة إلى المساعدة في تطبيق التشريعات الجديدة. لكن إدارة القضايا في مكتب الادعاء لا تزال ضعيفة الأداء وهو ما يشير إلى الحاجة الملحة إلى موارد بشرية إضافية، ولوازم وهياكل أساسية للمكاتب. وقام مكتب الادعاء، مستعينا بالعديد من ممثلي الادعاء الدوليين - بإصدار توجيهات ترسي إجراءات واضحة لأمور منها إنشاء إدارتين إحداهما للسجلات والأخرى للسكرتارية، والقيام بجمع البيانات الإحصائية ذات الصلة، وتوزيع ملفات القضايا، وسلطة اتخاذ القرارات حسب الرتبة الوظيفية. إضافة إلى ذلك، تم إجراء جرد كامل للقضايا الجنائية المعلقة وإيرادها جميعا في السجلات.

٢٢ - وواصل ستة مستشارين قانونيين لدى مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي المساعدة في صياغة التشريعات، بما في ذلك القوانين الأساسية للوزارات، وترشيد الإجراءات والعمليات في نطاق مجلس الوزراء. ولا يزال الافتقار إلى مشرعين وطنيين مؤهلين مبعثا هاما على القلق، قد تنجم عنه تأخيرات طويلة في مجال وضع واعتماد التشريعات الأساسية، إلا إذا امتد الدعم الدولي في هذه المجال إلى ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٦. وواصل المستشارون القانونيون لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تقديم الدعم إلى البرلمان الوطني في ممارسته

لسلطاته التشريعية، بالرغم من أن قدرات البرلمان على تطبيق الرقابة، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية السنوية الوطنية وعمليات الميزنة، لا تزال تتسم بالوهن. وأشار تقييم أجري في الآونة الأخيرة إلى أن سنين عدة قد تمر قبل أن يتمكن البرلمان من أداء جميع وظائفه دون دعم استشاري دولي. وقام أحد المستشارين العاملين في مجال صندوق النفط بمكتب الأمم المتحدة، الذي كلف بالعمل في مكتب رئيس الوزراء، بتقديم المساعدة وإسداء المشورة إلى رئيس الوزراء أثناء المفاوضات بشأن تقاسم الموارد الطبيعية في بحر تيمور، التي أسفرت عن الاتفاق المبرم في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ مع أستراليا.

٢٣ - وكما ورد في تقريري الأخير (S/2005/533، الفقرة ١٧)، طلبت الحكومة، في رسالة من وزير الإدارة المحلية موجهة إلى شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمانة العامة، الحصول على مساعدة دولية من أجل الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧. وتلبية لهذا الطلب، أوفدت إلى تيمور- ليشتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بعثة لتقييم احتياجات المساعدة الانتخابية. وقامت البعثة بإجراء تقييم للظروف السائدة في هذا البلد، وحددت عددا من المسائل الهامة التي يتعين تناولها لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٧. وبناء على هذه الزيارة، أوصت البعثة بإجراء مناقشات واتخاذ قرارات في تيمور - ليشتي بشأن عدد من القضايا الأساسية قبل صياغة القوانين الانتخابية، ومن هذه القضايا دور ومهام جهاز مستقل يشرف على الانتخابات، ونظام التمثيل الانتخابي، وتوقيت إجراء الانتخابات، ومدة ولاية رئيس البرلمان الوطني وأعضائه. وأوصت البعثة بشدة بتقديم المساعدة الدولية للعملية الانتخابية، بما في ذلك تقديم الدعم لعملية تسجيل الناخبين والإدارة الانتخابية وتوفير الموارد. وبناء على توصيات بعثة التقييم، يقوم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، في حدود موارده المتاحة، بتوفير المساعدة الاستشارية للإعداد للانتخابات وذلك ضمن جهوده المبذولة لتقديم الدعم لبناء قدرات مؤسسات الدولة.

٢٤ - وقام اثنان من المستشارين من مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي كلفا بالعمل في مكتب المفتش العام بالمساعدة في استكمال ٦٩ تقريرا تغطي أنشطة المكتب منذ إنشائه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. والقضايا في غالبيتها ليست قضايا جنائية بل تتعلق على سبيل المثال بحوادث إهمال من قبل مسؤولين عموميين، ومخالفات، وأوجه قصور في مجال الإدارة. وأُدرجت في التقارير كذلك ٥ قضايا جنائية مثل الرشوة والسرقة وتزوير المستندات. ونظم المستشاران أيضا حلقات دراسية شهرية على الصعيد الوطني عن مراجعة الحسابات والتحقيقات موجهة للمسؤولين العموميين وأعضاء المجتمع المدني، وذلك بالتعاون مع مكتب المفتش العام ومكتب أمين المظالم ومكتب المدعي العام، ومكتب مستشار رئيس الوزراء لحقوق الإنسان، والشرطة الوطنية التيمورية، ومنظمات المجتمع المدني. بيد أنه من المُقدر أن

يظل مكتب المفتش العام في حاجة إلى مزيد من الدعم في شكل تدريب في مجال القانون والمحاسبة ومراجعة الحسابات والهندسة ومجالات أخرى وذلك لتعزيز قدرات موارده البشرية.

٢٥ - واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أُدمج فريق الدعم المدني التابع لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وبرنامج الدعم لبناء القدرات المؤسسية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدماجا كاملا في نطاق وحدة تنسيق تطوير قدرات الحكومة تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء. وسوف ييسر ذلك اضطلاع الحكومة في نهاية المطاف بكافة المهام المتعلقة بإدارة برامج المساعدة وتنسيقها، بما في ذلك العمل الذي يقوم به المستشارون الدوليون.

البرنامج الثاني
تقديم الدعم لمواصلة تطوير الشرطة التيمورية

٢٦ - استمر مستشارو شؤون الشرطة في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في تقديم الدعم لمواصلة تطوير الشرطة الوطنية التيمورية عن طريق توفير التدريب، والتوجيه الإرشادي، ونقل المهارات والمعارف لنظرائهم الوطنيين. وكان محور تركيزهم الرئيسي هو مواصلة تطوير الوحدات الخاصة للشرطة التيمورية، بما في ذلك وحدة الشرطة الاحتياطية، ووحدة التدخل السريع، ووحدة الهجرة والوحدة البحرية. وفي هذا الصدد، عقد مستشارو شؤون الشرطة في مكتب الأمم المتحدة ٤٠ دورة متخصصة استهدفت أعضاء الوحدات المتخصصة البالغ عددهم ٨٩٣ عضوا. وجرى أيضا إدخال برامج الغرض منها تعزيز درايتهم بالحاسوب ومهارات اللغة البرتغالية. إضافة إلى ذلك، استمر تقديم المساعدة إلى مكتب الأخلاقيات المهنية ومكتب مسرح الجريمة التابعين للشرطة الوطنية.

٢٧ - ومنذ صدور تقريري السابق (S/2005/533)، أكملت وحدة التدخل السريع برامج تدريبية شاملة. وقد أظهرت العمليات التي قامت بها الوحدة منذ ذلك الوقت، تحت المراقبة الدقيقة لمستشاري شؤون الشرطة بمكتب الأمم المتحدة، حدوث تحسن لافت، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بآداب المهنة والانضباط ومراعاة حقوق الإنسان. وأحرزت وحدة الهجرة كذلك تقدما ملحوظا في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء ثلاث وحدات متخصصة جديدة، هي وحدة مكافحة الإرهاب، ووحدة التخلص من الذخائر المتفجرة، ومكتب شؤون الإعلام. وقدم مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تدريبا أساسيا لهذه الوحدات في مجالي مكافحة الإرهاب والذخائر المتفجرة يعقبه تدريب ذو مستوى متقدم في الأشهر المقبلة.

٢٨ - كذلك، ساهم مستشارو شؤون الشرطة التابعون لمكتب الأمم المتحدة في تعزيز قدرات قيادات الشرطة التيمورية. ونُظمت دورات عن مهارات القيادة والإدارة لكبار مسؤولي الشرطة، وقدمت المساعدة عند إعداد خطط العمل ومن خلال التقييمات المشتركة. وعكف مستشارو شؤون الشرطة وقادة الشرطة التيمورية على إعداد خطة طويلة الأجل للشرطة التيمورية تُعرف باسم ''الخطة ٢٠٢٠'' وهي خطة أتاحت لقادة الشرطة التيمورية فرصة للتفكير بشكل استراتيجي وتخطيط وتنظيم أنشطتهم المقبلة. وعمل مستشارو شؤون الشرطة التابعون لمكتب الأمم المتحدة أيضا في ظل تعاون وثيق مع قادة الشرطة التيمورية لصياغة الأدلة التشغيلية والتدريبية لمختلف الوحدات. ويعد مستشارو شؤون الشرطة بالاشتراك مع ضباط الشرطة التيمورية ١١ دليلا تشغيليا/تدريبيا تستند إلى أفضل الممارسات والمعايير الشرطية الديمقراطية الدولية. ووُزع أخيرا ١٠ ضباط من الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وهو ما يبرهن على قدرة القوات على المساهمة في عمليات حفظ السلام الدولية.

٢٩ - وفي سبيل كفالة التطور المستدام للشرطة التيمورية، أقام مستشارو شؤون الشرطة بمكتب الأمم المتحدة ''دورة تدريبية رئيسية للمدربين'' دامت ستة أسابيع واستهدفت ٢٥ من ضباط الشرطة التيمورية من أعضاء الوحدات المتخصصة وغيرها من وحدات الشرطة. وكان الغرض من هذه الدورة هو تزويد مجموعة من مدربي الشرطة الوطنيين بالمهارات والقدرات التعليمية المطلوبة حتى يتمكنوا في المستقبل من إجراء أنشطة تدريبية للشرطة الوطنية. وقد أتاحت هذه الدورة لمدربي الشرطة التيموريين الوقوف على الثغرات وتحويلها إلى أهداف للتعلم ووضع أهداف للدورات التدريبية تتفق والاحتياجات المحددة للشرطة التيمورية.

٣٠ - ولا يزال هناك تحد، كما هو الحال في العديد من مجتمعات ما بعد الصراع، يتمثل في كفالة احترام موظفي إنفاذ القوانين لحقوق الإنسان. ولتحقيق هذه الغاية، قام مستشارو شؤون الشرطة، بالتعاون مع وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة، بالتركيز على تشجيع السلوك المهني بين أفراد الشرطة التيمورية. إضافة إلى ذلك، يعتزم مكتب الأمم المتحدة، بالتعاون مع وزير الداخلية والقائد العام للشرطة التيمورية، إطلاق مبادرة تهدف إلى خفض عدد حالات انتهاك الشرطة الوطنية لحقوق الإنسان بنسبة ٧٥ في المائة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦. وتشمل هذه المبادرة المقرر تنفيذها بدءا من كانون الثاني/يناير تدريب قادة الشرطة التيمورية على معالجة الإجهاد وطرق ضبط النفس، ومواصلة تدريب ضباط الشرطة على مدونة قواعد السلوك؛ وتحسين الآليات التأديبية في نطاق الشرطة التيمورية؛ وتعزيز التنسيق بين الشرطة التيمورية ومكتب الادعاء.

تقديم الدعم لتطوير وحدة حرس الحدود

٣١ - كما ورد في التقرير السابق (S/2005/533، الفقرة ٢٨)، تم نشر ١٥ مستشارا عسكريا و ٢٠ مستشارا لشؤون الشرطة في نطاق مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي للاضطلاع بمهمتين رئيسيتين: الأولى هي دعم مواصلة تطوير وحدة حرس الحدود التابعة للشرطة الوطنية التيمورية، والثانية هي مساعدة الحكومة في تنسيق الاتصالات مع السلطات العسكرية الإندونيسية، بهدف تمكين وحدة حرس الحدود من الاضطلاع بكامل المسؤولية عن هذا التنسيق في أقرب وقت ممكن.

٣٢ - وفيما يتعلق بالمهمة الأولى، واصل المستشارون العسكريون ومستشارو شؤون الشرطة توفير التدريب والإرشاد لأفراد وحدة حرس الحدود. ويُجرى الآن برنامجان تدريبيان: أولهما يتعلق بـ ''أساليب تدخل الشرطة'' ويستهدف ٣٦ من ضباط وحدة حرس الحدود في سواي، والثاني عبارة عن دورة متقدمة تعقد في ديلي لـ ٣٤ من ضباط الوحدة من جميع المقاطعات الحدودية، وتشمل جلسات عن حقوق الإنسان، والقانون واللوائح التأديبية، والتهريب، وأساليب عمل الدوريات الراجلة، وأخلاقيات الشرطة، والسلوك المهني. ويقوم مدربو الشرطة التيموريون حديثو التدرب بمساعدة مستشاري مكتب الأمم المتحدة لشؤون الشرطة والتدريب العسكري حيث يضطلعون بنسبة ٦٥ في المائة من الدورات. ومن المتوقع أن يتمكن مدربو الشرطة التيموريون من توفير التدريب إلى أفراد الوحدة دون مساعدة من المستشارين الدوليين بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦. كما أجرى مستشارو مكتب الأمم المتحدة للتدريب العسكري تقييمات لمكان العمل لكفالة تطبيق ضباط الوحدة في الميدان المهارات ذات الصلة بإدارة المناطق الحدودية.

٣٣ - ويعمل مستشارو مكتب الأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الديمقراطي الوطني، وهو منظمة غير حكومية من الولايات المتحدة، لتحسين مهارات حفظ الأمن في المجتمع المحلي لدى أفراد وحدة حرس الحدود. وتهدف هذه المبادرة المشتركة إلى تثقيف المجتمع المحلي والشرطة، والحل المشترك للمشاكل من خلال المفاوضات عبر الحدود وتفهم السكان الذين يعيشون على الجانب الآخر من الحدود. وتهدف هذه الجهود إلى تمكين الشرطة والمجتمع المحلي بأن يصبحا شريكين في التصدي للمشاكل اليومية، مما يسفر عن نشوء شراكات مثمرة وازدياد رضا المجتمع المحلي عن خدمات الشرطة. ويُنتظر أن تستمر هذه المبادرات حتى عقب انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

٣٤ - وكان نقص الموارد المادية لدى وحدة حرس الحدود وافتقارها إلى الدعم اللوجيستي، وهما عنصرين لازمين للقيام بعمليات حدودية على نحو فعال، من التحديات الرئيسية التي

واجهت تدريب الوحدة. ولوحظ على وجه الخصوص أن الوحدة لا تزال تواجه نقصا كبيرا في اللوازم الأساسية مثل الوقود والمعدات الأساسية، بما في ذلك النظارات المكبرة والبوصلات. أما معدات الاتصالات فهي في حالة سيئة وتعاني من عدم كفاية إمدادات الطاقة. ولا تزال أماكن السكنى والمرافق الموجودة بالمواقع غير ملائمة في العديد من المناطق.

٣٥ - وفيما يتعلق بالمهمة الثانية، استمر مستشارو مكتب الأمم المتحدة العسكريون في تيسير الاتصالات بين وحدة حرس الحدود ونظيرتها الإندونيسية. وأثناء الحوادث الحدودية التي وقعت في أويكوسي في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عمل المستشارون العسكريون على ترتيب الاجتماعات بين الوحدة والعسكريين الإندونيسيين مما أسفر عن التوصل إلى حل سلمي للحالة. وشجع مستشارو مكتب الأمم المتحدة العسكريون أيضا عقد اجتماعات حدودية منتظمة في العديد من ملتقي الطرق بين الوحدة ونظيرتها الإندونيسية لتناول الجانب التكتيكي وحضروا هذه الاجتماعات. كذلك قاموا بتيسير التقاء الأسر بشكل دوري تنقل الأشخاص من إندونيسيا وإليها.

٣٦ - واستمر وزع الأفرقة المشتركة لمستشاري شؤون الشرطة والمستشارين العسكريين في كل من القطاعات الحدودية الثلاثة. وواصل المستشارون زيارة جميع مواقع وحدة حرس الحدود لمواصلة تقديم الإرشاد للضباط الوطنيين في أوجه عدة من أوجه عملهم. إضافة إلى ذلك، قام مستشارو مكتب الأمم المتحدة العسكريون بدوريات منتظمة في مقاطعات أويكوسي، وبوبونارو، وكوفاليما لرصد الحالة على الحدود والعلاقة بين الوحدة والأجهزة الأمنية الإندونيسية وتقديم التقارير عن ذلك.

البرنامج الثالث

توفير التدريب على احترام الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان

٣٧ - ومن أصل موظفي حقوق الإنسان التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، البالغ عددهم ١٠ موظفين، عين خمسة منهم في مختلف مؤسسات الدولة لتعزيز قدراتها على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتشمل هذه المؤسسات مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية والتعاون، ووزارة الداخلية، ووزارة التربية والتعليم، ومكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة، والبرلمان الوطني.

٣٨ - وقام الموظف الدولي لحقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي الذي انتدب إلى مكتب مستشار رئيس الوزراء لحقوق الإنسان، يدعمه موظفان وطنيان لحقوق الإنسان، بتقديم مساعدة رئيسية في تنفيذ برنامج الحكومة لحقوق الإنسان، ووضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقام الموظفون الدوليون والوطنيون لحقوق الإنسان

المنتدبين إلى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة بالمساعدة في التخطيط الاستراتيجي وتقديم المشورة للأمين ونوابه. وساعدت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أيضا مكتب الأمين في توظيف ١٦ موظفا، ومن المنتظر أن يكتمل التوظيف في منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٦. ولكن لا تزال هناك حاجة لمعالجة عدد من الاحتياجات الرئيسية، خاصة وأنه تقرر فتح مكتب الأمين لعامة الجمهور في آذار/مارس ٢٠٠٦؛ وتشمل هذه الاحتياجات وضع الصيغة النهائية لخطة استراتيجية في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وإنشاء نظام للنظر في الشكاوى من المتوقع أن يبدأ تشغيله في أيار/مايو ٢٠٠٦.

٣٩ – وفي إطار مشروع تنفذه مفوضية حقوق الإنسان قدمت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي الدعم للحكومة في إعداد تقاريرها بموجب معاهدات حقوق الإنسان الأساسية السبع. وشملت هذه التقارير وضع مبادئ توجيهية لتقديم التقارير ووضع إجراءات للمشاورات المشتركة بين الوزارات ونشر التقارير للجمهور. وتم إكمال أول مشروعين للوثيقة الأساسية المتوقعة والوثائق الخاصة الموجهة للمعاهدات بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ولا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنسيق داخل الحكومة والموارد، ويقدر أن تستمر الحاجة إلى الدعم السياسي والتقني والمالي للأنشطة الجارية المتعلقة بتقديم التقارير بشأن المعاهدات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على الأقل.

٤٠ – وساعد مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في إعداد تقرير لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، والذي كما تقدم ذكره (انظر الفقرة ٨)، قدم إلى الرئيس غوسماو. وواصل مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أيضا تعزيز قدرات المجتمع المدني في ميدان حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذا الهدف، نظمت وحدة حقوق الإنسان ثلاثة برامج تدريب للمحامين في القطاع الخاص، وأعضاء المنظمات المحلية لحقوق الإنسان ونشطاء حقوق الإنسان. وركزت تلك البرامج على حقوق الإنسان بوجه عام، مع تكريس دورات معينة لحقوق الإنسان للمعتقلين، ولرصد حقوق الإنسان. وواصلت الوحدة أيضا عملها مع خمس منظمات غير حكومية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز مهاراتها في الرصد، وذلك في إطار مشروع قاعدة بيانات انتهاكات حقوق الإنسان الذي بدأ العمل به في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

باء – دور منظومة الأمم المتحدة

٤١ – لا تزال تيمور – ليشتي ملتزمة التزاما قويا بالعمل نحو تحقيق الأهداف المرسومة في خطة التنمية الوطنية، ولتعزيز الجهود من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك،

فإنها لا تزال من أفقر بلدان العالم، حيث تعيش نسبة تزيد على ٤٠ في المائة من سكانها تحت مستوى خط الفقر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، فضلا عن مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المانحة، تقديم العون لمساعدة تيمور – ليشتي على تلبية احتياجاتها الاجتماعية، والاقتصادية، واحتياجاتها في مجال التنمية البشرية، وفي استعداداتها، في الوقت ذاته، لتسلم المسؤوليات من مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، في أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤٢ – وواصل البنك الدولي تنسيق برنامج توطيد الدعم (انظر S/2005/533، الفقرة ٣٧)، وهو برنامج يساهم بنحو ١٠ ملايين دولار سنويا في الميزانية الوطنية لتيمور – ليشتي، فيما يتولى رصد التقدم لمحرز في مجالات أسلوب الحكم، وتقديم الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، قدم الصندوق الاستئماني لتيمور – ليشتي الذي يديره البنك الدولي، مساعدات كثيرة من بينها، إنشاء صندوق النفط، وإعادة تأهيل ٢٢ موقعا تجاريا، وتدريب ٠٠٠ ٤، من أصحاب المشاريع الجدد في المراكز الخمسة لتطوير الأعمال التجارية، وأنشطة مركز المعلومات الإلكترونية للزراعة، وزيادة فرص التعليم عن طريق إنشاء ست مدارس. كما أعد البنك الدولي برنامج بناء قدرات التخطيط والإدارة المالية بتمويل من مانحين متعددين، الذي سيوفر نحو ٣٥ مليون دولار لتعزيز بناء القدرات في التخطيط والإدارة المالية في مختلف المستويات في وزارة التخطيط والمالية وفي الوزارات والمراكز الأخرى. ويجري العمل بشكل مرض في برنامج إصلاح الطرق الذي يديره مصرف التنمية الآسيوي، ويجري تنفيذ سبع مجموعات عقود متكاملة في نفس الوقت.

٤٣ – واستمر صندوق النقد الدولي يقدم المساعدة إلى سلطات تيمور – ليشتي في التصدي لقضايا رئيسية في مجال السياسة العامة، بما في ذلك أفضل السبل لاستغلال عائدات النفط والغاز من أجل تحسين الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية في ظل بيئة اقتصادية كلية مستقرة. وقدم صندوق النقد الدولي مساعدات تقنية كبيرة إلى إدارة هيئة المصارف والمدفوعات في تيمور – ليشتي في إنشاء مصرف مركزي مكتمل الجوانب وفي تطوير قدراته على إدارة صندوق النفط. وينوي صندوق النقد الدولي أيضا تعيين مستشار لفترة طويلة الأجل لمدير الخزانة بوزارة التخطيط والمالية.

٤٤ – وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مشروع دعم تنمية القدرات المؤسسية ومشروع إدارة الموارد البشرية، والمساعدة في زيادة تطوير القدرات المؤسسية والتنظيمية وقدرات الموارد البشرية التيمورية. وكما ورد في الفقرة ١٤ أعلاه، استمر مشروع دعم قطاع العدل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوفر التدريب للقضاة، والمدعين العامين،

والمحامين العامين التيموريين، وذلك بالتعاون مع المستشارين القضائيين لمكتب الأمم المتحدة لتيمور – ليشتي. ومن المنتظر أن يتولى هذا البرنامج، ومشروع الدعم البرلماني التابع أيضا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الشهور القادمة، مهام الوظائف الاستشارية التي يؤديها حاليا مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وأن يواصل البرنامج والمشروع توسيع نطاق الدعم المنسق لقطاع العدل والبرلمان الوطني. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل مع وزارة إدارة الدولة، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على إنشاء نظام حكم محلي لامركزي. وتم حتى الآن إنشاء ٩ مجالس محلية، وتدريب ١٧١ عضوا في المجالس المحلية وموظفا في الحكومات المحلية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الدعم لإكمال العملية الانتخابية المحلية، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب لـ ٢٨٨ ١ من المرشحات في تلك الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لمشروع بشأن خدمات المياه والطاقة المستدامة بالمناطق الريفية، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري.

٤٥ - كما واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تنفيذ برامج لتنشيط المجتمعات المحلية، بما في ذلك مراكز إينارو، ومانتوتو، وأوكوسي. وفضلا عن ذلك، استمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة، في دعم مشروع منظمات المجتمع المدني، الذي قدم منحا لتعزيز قدرات ٢١ منظمة من منظمات المجتمع المدني. وينشر برنامج متطوعي الأمم المتحدة حاليا نحو ٩٤ من متطوعي الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، بينما بعث البرنامج ٢٤ متطوعا من تيمور – ليشتي إلى بلدان أخرى.

٤٦ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مساعدتها لوزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك في وضع نظام للإحصاءات الزراعية، وكذلك في إعداد سياسة وطنية حراجية بهدف معالجة مشكلة تدهور الأرض والكوارث الطبيعية الناجمة عن ازدياد قطع الأشجار بصورة غير قانونية. وبغية التأهب لحالات الطوارئ الناجمة عن نقص الأغذية، يضطلع برنامج الأغذية العالمي وحكومة تيمور – ليشتي حاليا بتقييم عاجل للاحتياجات في المناطق المتأثرة في ١٢ مركزا. وبدأ برنامج الأغذية العالمي وحكومة تيمور – ليشتي أيضا تنفيذ شبكة أمان، وهو برنامج يقدم تغذية تكميلية للنساء الحوامل، والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، ويقدم وجبات يومية خفيفة لأطفال المدارس الابتدائية.

٤٧ - وفي قطاع الصحة، دعمت منظمة الصحة العالمية مبادرات رئيسية، شملت تنسيق فرقة عمل وطنية لمعالجة أنفلونزا الطيور. وتمكنت وزارة الصحة، بفضل الدعم التقني من منظمة الصحة العالمية، من تزويد مقدمي خدمات الرعاية الصحية في المركز والمقاطعات، بالمعارف الأساسية اللازمة لمكافحة وباء أنفلونزا الطيور. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت منظمة الصحة العالمية تقديم المساعدة لوزارة الصحة في تعزيز تكامل مراقبة الأمراض، وكذلك في مجالات صحة الأم والطفل، وتعزيز الصحة والأمراض المعدية. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أيضا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بمساعدة وزارة الصحة في إجراء حملة تطعيم في جميع أنحاء البلد ضد شلل الأطفال. ووفرت اليونيسيف أجهزة فحص فيروس نقص المناعية البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لاستخدامها في المرافق الصحية والمستشفيات الإقليمية، كما وفرت التدريب لموظفي وزارة الصحة في مجال تقديم المشورة والفحص بشكل طوعي وسري. وساعدت اليونيسيف أيضا موظفي الصحة المحليين في إعداد برنامج مرشدين في صحة الأسرة في المجتمعات المحلية.

٤٨ - وفي الوقت ذاته، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه لتحسين رعاية حالات الولادة الطارئة في مستشفيات المقاطعات. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا باستعراض البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة، قبل إعداد خطة عمل وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم الدعم لوزارة التخطيط والمالية والمديرية الوطنية للإحصاء في تحليل البيانات من إحصاءات عام ٢٠٠٤.

٤٩ - وفي مجال التعليم، قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المساعدة لوزارة التربية والثقافة في تنظيم المؤتمر الأول لتدريس العلوم في تيمور - ليشتي. كما واصلت اليونسكو دعمها لتدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة، وذلك بالشراكة مع الجامعة الوطنية لتيمور - ليشتي. وفي الوقت ذاته، دعمت اليونيسيف وزارة التعليم والثقافة في تدريب معلمي الصف الأول في تنفيذ أول منهج دراسي وطني بلغتين للمدارس الابتدائية. وواصلت اليونيسيف أيضا دعم برنامج التدريب على التعليم القائم على المهارات الحياتية للشباب.

٥٠ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشجيع البلد على وضع قوانين ونظم وطنية لحماية اللاجئين وسعت لدعم تعزيز قدرة وحدة اللجوء بإدارة الهجرة. كما واصلت تقدم مساعدة مباشرة إلى طالبي اللجوء واللاجئين، والسعي لكفالة تلبية احتياجاتهم الأساسية. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم مساعدتها لبرنامج تحقيق الاستقرار

للمجتمع المحلي، الذي يقدم أكثر من ١,٢ مليون دولار في شكل دعم مادي مباشر للمجتمعات المستضعفة، لعزيز قدراتها لتولي المسؤولية عن تنميتها بنفسها.

رابعا – الجوانب المالية

٥١ – وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٦٠ على تمويل مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي من أجل الفترة الأولية الممتدة من ٢١ أيار/مايو إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفيما يتعلق باحتياجات الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، أعطت الجمعية في قرارها ٢٤٨/٦٠ موافقتها الأولية على ميزانية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، بانتظار النظر في تقرير الأمين العام عن التقديرات التي تتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، ومبادرات المساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/60/585) في الجزء الأول من دورتها الستين المستأنفة.

خامسا – الملاحظات والتوصيات

٥٢ – قدمت تيمور – ليشتي، حكومة وشعبا، وغيرها من الشركاء الدوليين، الدعم لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وأحرزت مزيدا من التقدم نحو إقامة حكم ديمقراطي فعال في البلد. ومن الأمثلة البارزة على هذا التقدم، النجاح في إجراء الانتخابات المحلية، وتعزيز الإطار القانوني باعتماد تشريعات رئيسية وتحسين امتثال الشرطة لحقوق الإنسان.

٥٣ – وبالرغم من وقوع بعض الحوادث على الحدود، لا تزال الحالة في تيمور – ليشتي هادئة ومستقرة بوجه عام. ولا تزال العلاقات مع البلدان المجاورة تتحسن. وتم إحراز تقدم ملموس في المفاوضات مع إندونيسيا بشأن ترسيم ٤ في المائة من الحدود البرية التي لا تزال معلقة. وإني أرحب بهذا التقدم، وأشجع في الوقت نفسه السلطات في ديلي وجاكرتا على بذل مزيد من الجهد للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن حدودهما البرية دون أي مزيد من الإبطاء. ويعد إبرام اتفاق بشأن اقتسام الإيرادات الآتية من استغلال الموارد الطبيعية في بحر تيمور تعبيرا إيجابيا عن علاقات تيمور – ليشتي مع استراليا.

٥٤ – وواصل مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي تقديم الدعم إلى البلد من خلال البرامج الثلاثة التي أذن بها مجلس الأمن. وركزت البعثة في الوقت نفسه بصورة متزايدة على التعرف على شركاء التنمية الذين سيتولون المهام التي تمس الحاجة إلى استمرارها بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، وذلك لكفالة الانتقال بطريقة سلسلة وسريعة إلى إطار إنمائي مستدام، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٩ (٢٠٠٥) وتدعو سرعة تقدم هذه العملية إلى

الارتياح، على النحو المبين آنفا في التقرير (انظر الفقرات ١٤-١٦)، بالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. وسيتيح مؤتمر شركاء التنمية المقرر عقده في نيسان/أبريل فرصة هامة للمجتمع الدولي لإبداء التزامه لتيمور - ليشتي. وإني أرحب بالالتزامات التي تم التعهد بها حتى الآن وآمل أن تتحول قريبا إلى عمل ملموس بتقديم التمويل السخي في الوقت المناسب.

٥٥ - وبالرغم من الإنجازات اللافتة للنظر التي حققتها تيمور - ليشتي منذ عام ١٩٩٩، فإن الوضع في البلد لا يزال هشا. فمؤسسات الدولة الحاسمة، ولا سيما قطاع القضاء، لا تزال ضعيفة. ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى الافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة. وقد سبق أن أشير في هذا التقرير، وفقا لبعض التقديرات، إلى أن الأمر قد يحتاج إلى عدة سنوات قبل أن يتمكن البرلمان الوطني من العمل دون دعم دولي كما سيلزم وقت لإرساء جذور الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان في البلد. ولذلك، فإني أعتقد اعتقادا جازما بأنه على الرغم من أن مستقبل البلد هو بيد الشعب التيموري وحكومته، فإنه ينبغي أن يظل المجتمع الدولي معنيا بتيمور - ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، عندما تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، لا بد وأن يؤدي تعيين منسق جديد للأمم المتحدة الذي سيتولى مهام منصبه في تيمور - ليشتي في شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى تيسير التسليم التدريجي للمسؤوليات عن تنسيق تقديم المساعدة الدولية إلى تيمور - ليشتي.

٥٦ - وهناك تحد رئيسي يواجه تيمور - ليشتي في المستقبل القريب يتمثل في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة عام ٢٠٠٧. وسيجري كل من هذه الانتخابات لأول مرة منذ حصول البلد على الاستقلال عام ٢٠٠٢. ويشير الرأي السائد فيما بين أصحاب المصلحة التيموريين إلى أنه لكفالة نجاح هذه الانتخابات، ينبغي أن يظل في البلد نوع من الوجود السياسي الدولي حتى نهاية العملية الانتخابية. وإني أرحب باقتراحات مجلس الأمن بشأن الطرق والوسائل المناسبة الكفيلة بمساعدة تيمور - ليشتي على مواجهة هذا التحدي، الذي يمكن أن يكون له تأثير هام على السلم والاستقرار في البلد في الأجل الطويل.

٥٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص، سوكيهيرو هاسيغاوا، ولجميع العاملين في مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي رجالا ونساء لما يبذلونه من جهود مخلصة للوفاء بالولاية التي عهد بها مجلس الأمن إلى البعثة.